أثر المخاطر المصرفية على الأداء المالي للمصارف خلال الفترة(2011-2020)، دليل من المصارف التجارية الخاصة في سورية

الدكتورة: هبة محمود

كلية الأعمال والإدارة جامعة القلمون الخاصة

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار تأثير المخاطر المصرفية(مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر التشغيل) كمتغيرات مستقلة على الأداء المالي للمصرف (معدل العائد على الأصول- معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع.

تم تطبيق تحليل الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ثم بناء نموذج انحدار خطي متعدد بعد اجراء الاختبارات الإحصائية المطلوبة.

تظهر النتائج أن مخاطر الائتمان تؤثر في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وترتبط معهما بعلاقة عكسية، وتؤثر مخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وترتبط معهما بعلاقة عكسية، في حين لم يثبت أثر لمخاطر التشغيل على معدل العائد على الأصول ولا على معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة.

توَصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة تفسر 73% من الانخفاض الحاصل في معدل العائد على الأصول، و75% من الانخفاض الحاصل في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف المدروسة، وأوصت بضرورة تفعيل إدارة مخاطر الائتمان واستخدام أنظمة المعلومات الحديثة الفعالة لإدارة المخاطر، وأهمية إنشاء الحكومة شركات التأمين على القروض، وتصميم البنك المركزي السوري سياسات وأدوات لمراقبة وفحص أجواء الإقراض لدى المصارف التجارية في السوق بشكل فعال لما لها من أثر حقيقي على نتائج عمل المصرف.

الكلمات المفتاحية: مخاطر مصرفية، مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، الأداء المالي، المصارف السورية الخاصة.

The effect of banking risks on the banks financial performance during the period (2011-2020), Evidence from private commercial banks in Syria.

Abstract

This study aims to demonstrate the impact of banking risks (credit risk, liquidity risk, operational risk) as independent variables on bank financial performance (return on assets and return on equity) as dependent variables.

A linear correlation analysis was applied between the independent variables and the dependent variable, and a multiple linear regression model was constructed after conducting the required statistical tests.

The results show that credit risk affects and is inversely related to the return on assets and return on equity. Liquidity risk affects and is inversely related to the return on assets and return on equity. Meanwhile, operational risk did not have an impact on the return on assets or return on equity during the study period.

The study concluded that credit and liquidity risks explain 73% of the return on assets decline and 75% of the return on equity decline in the banks studied.

It recommends the activation of credit risk management and the use of modern, effective information systems for risk management. It also recommends the government establish loan insurance companies and that the Central Bank of Syria develop policies and tools to effectively monitor and examine the lending environment at commercial banks in the market, given their real impact on bank performance.

Keywords: Banking risk, credit risk, operational risk, liquidity risk, financial performance, Syrian private banks.

أولاً- الإطار العام للبحث:

1-1- مقدمة:

يعتبر النظام المصرفي من الدعائم الأساسية للاقتصاد، الذي تعتمد قوته إلى حدٍ كبير على نجاح وكفاءة قطاعه المصرفي، فالمصارف هي صلة الوصل بين جهات الفائض الرأسمالي، وجهات العجز الرأسمالي، فهي المراكز التي تتجمع بها المدخرات قبل توجيهها عبر القنوات الائتمانية المتنوعة إلى الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، وباعتبار النقود هي الوسيلة الأساسية التي تتعامل بها المصارف، تتعرض هذه الأخيرة لسلسلة من المخاطر تختلف حدتها وانعكاساتها و تحدث لأسباب عديدة تتعلق بالمتعاملين- المصرف ذاته- أو نتيجة أحداث خارجية وظروف محيطة مثل الكوارث الطبيعية- الاضطرابات السياسية والاجتماعية- الأزمات الاقتصادية- والحروب، وبلا شك انعكست تداعيات الأزمة في سورية على الأداء المصرفي نتيجة تزايد المخاطر التي عصفت بهذا القطاع كسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتجلت بارتفاع غير مسبوق بمخاطر الائتمان نتيجة الازدياد الجامح بحجم محفظة القروض المتعثرة في المصارف عامة، كما ارتفعت مخاطر السيولة بعد السباق المحموم من قبل المتعاملين على سحب ودائعهم من جهة، وتوقفهم عن سداد التزاماتهم المالية تجاه المصارف من جهة ثانية، وقادت عمليات السطو والنهب وتدمير البنى التحتية للعديد من الفروع المصرفية في أماكن النزاع إلى ارتفاع مخاطر التشغيل، في مثل هذه الظروف تضطر المصارف للعمل بدرجة عالية من عدم التأكد وضبابية المستقبل،

ومن هنا يتوجب على المتخصصين والمراقبين إيلاء اهتمام أكبر للمخاطر المصرفية بهدف تحديدها وقياسها، ضبطها ومراقبتها، وتعلّم الدروس المستفادة للتحوط لظروف مماثلة في المستقبل وهو ما سنقوم به بهذا البحث من خلال التالي:

1-2- مشكلة البحث:

تواجه المصارف بالأحوال العادية مخاطر الائتمان في ظل ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي، فالمعروف أن الائتمان هو النشاط الأساسي المدر للفائدة بالمصرف، وهو الأصل الأعلى مخاطرة باعتبار أن الائتمان والخطر وجهان لعملة واحدة، في حين تتفاوت المصارف في حدة التعرض لمخاطر السيولة ومخاطر التشغيل وغيرها من المخاطر الأخرى كمخاطر تقلبات سعر الصرف وسعر الفائدة وفقاً لطبيعة الخطر ومصدر حدوثه، والذي قد يكون ناجماً عن أحداث خارجية مثل الأزمات الاقتصادية التي ترتفع خلالها مخاطر السيولة بشكل واضح بالتزامن مع ارتفاع مخاطر الائتمان، وكذلك مخاطر التشغيل التي غالباً ما يلحظ تأثيرها السلبي على أداء المصارف أوقات الحروب والأزمات والكوارث الطبيعية، وهذا هو الدافع لاختيار دراسة هذه الأنواع الثلاثة من المخاطر انطلاقاً من واقع ارتفاعها الملحوظ أوقات الأزمات مقارنة بأنواع المخاطر الأخرى، وبذلك تتمحور مشكلة البحث حول الإجابة على السؤال التالي:

{ كيف أثرت المخاطر المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة خلال الفترة (2011-2020) في سورية؟ }. ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

-ماهي أهم المخاطر التي اعترضت نشاط العمل المصرفي في سورية خلال الفترة (2011-2020)؟

-كيف أثرت (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل) على العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية خلال الفترة (2011-2020)؟

- كيف أثرت(مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل) على العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية خلال الفترة (2011-2020)؟

1-3- أهمية البحث:

لطالما استحوذت المخاطر المصرفية على اهتمام الأكاديميين وأصحاب المصلحة على حدٍ سواء، إنما تتبلور أهمية هذا البحث في ما يلي:

-أهمية معرفة درجة تأثير كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية قيد الدراسة على الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة خلال الفترة (2011-2020) في سورية.

- الانتباه وإيلاء الاهتمام لأنواع المخاطر المصرفية التي سيظهر لها التأثير الأكبر على الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة خلال الفترة المذكورة.

-أهمية تحديد ثم تنفيذ الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة المخاطر الأكبر أثراً للتخفيف من تداعياتها والسيطرة عليها والتحوط للمستقبل.

1-4- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من البحث بالتعرف على أثر المخاطر المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة العاملة بالسوق المصرفي السوري خلال الفترة(2011-2020)، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر التشغيل التي واجهتها المصارف عينة الدراسة خلال الفترة(2011-2020) في سورية وقياسها.
- اختبار أثر المخاطر المصرفية(الائتمان، السيولة، التشغيل) على الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة(2011-2020) في سورية.
- تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين المخاطر المصرفية المذكورة والأداء المالي للمصارف عينة الدراسة وحجم التأثير.
- تقديم مقترحات بناءً على النتائج لإدارة المصارف وأصحاب المصلحة.

1-5- نموذج البحث: الشكل(1)

(المخاطر المصرفية) (الأداء المالي)

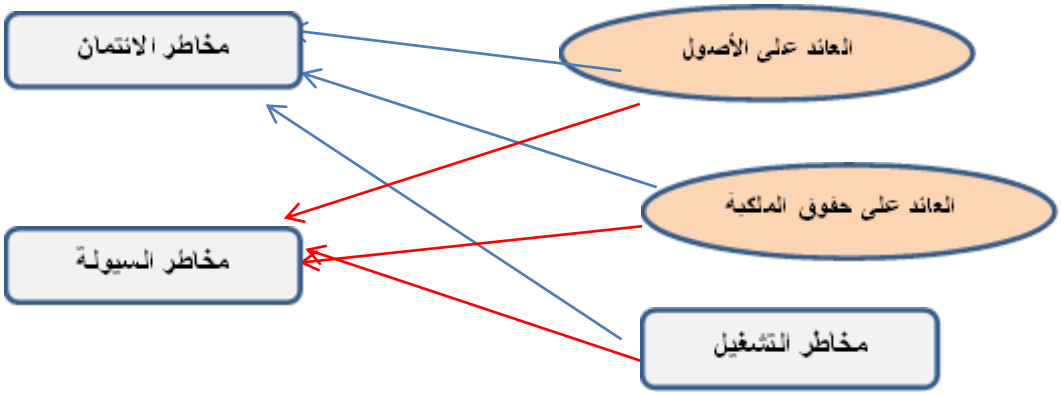

فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث واستناداً للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، فإن الفرضية الرئيسية للبحث هي: {تؤثر المخاطر المصرفية ممثلة بـ(مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر التشغيل) على الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية خلال الفترة(2011-2020)}. ويتفرع عنها الفرضيتين التاليتين:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية ممثلة بـ(مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر التشغيل) على العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية خلال الفترة (2011-2020).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية ممثلة بـ(مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر التشغيل) على العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة خلال الفترة (2011-2020).

1-6- الدراسات السابقة:

-الدراسات العربية:

1-7-1- دراسة (الشيخي والعريبي،2024) بعنوان:{ أثر المخاطر المالية على الأداء المصرفي: دراسة ميدانية على مصرف الوحدة- بنغازي}.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة على الأداء المصرفي حيث استهدفت العاملين في إدارة المخاطر بمصرف الوحدة بمدينة بنغازي للإجابة على استمارة استبيان ثم تحليل الإجابات بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي spss، وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد التدريجي، خلصت الدراسة إلى أن درجة تأثير مخاطر السيولة والأداء المصرفي هما الأقوى ارتباطاً، وتبين أن أداء المصرف كان أكثر تأثراً بمخاطر السيولة، وأوصت إلى دراسة أثر باقي المخاطر المالية على الأداء المالي للمصرف.

1-7-2- دراسة(طعيس،2023) بعنوان:{تأثير المخاطر المالية على ربحية المصارف: دراسة لعينة من المصارف الخاصة الإسلامية في العراق للفترة (2014-2019)}.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف الإسلامية العراقية للفترة(2014-2019) حيث تمثلت مشكلة الدراسة في النمو الكبير في هذه المخاطر بسبب التقدم التكنولوجي وإنشاء أدوات مالية جديدة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المصارف الإسلامية العراقية والبالغ عددها ثمانية مصارف، وتم استخدام برنامج Eviews10 للتحليل الإحصائي ، باعتبار مؤشرات مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر كفاية رأس المال للتعبير عن المخاطر المالية، و(العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية) للتعبير عن الأداء المالي. أشارت النتائج أن المخاطر المالية كان لها تأثير على الأداء المالي للمصارف العراقية، وأوصت بضرورة قيام المصارف العراقية بتنفيذ خطة محددة لإدارة المخاطر تعمل على تحسين الأداء المالي، وكذلك وضع آليات للرقابة الداخلية الوقائية والتصحيحية.

1-7-3- دراسة(عبد الحكيم وآخرون،2021) بعنوان:{أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للقطاع المصرفي في السودان}.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للقطاع المصرفي السوداني، حيث تم استخدام التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2006-2015)، ولتقدير النموذج تم استخدام طريقة panel data لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة(نسبة

القروض المتعثرة- نسبة كفاية رأس المال) والمتغير التابع ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية، أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي للمصارف ونسبة كفاية رأس المال، لكن الارتباط ليس معنوياً، بالإضافة إلى وجود ارتباط قوي بين الأداء المالي للمصارف والقروض المتعثرة والعلاقة عكسية.

1-7-4- دراسة(حبيب الله،2019) بعنوان:{ قياس أثر المخاطر المصرفية على الربحية في المصارف الليبية خلال الفترة (2012-2017)}.

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير المخاطر المصرفية ممثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، ومخاطر رأس المال كمتغيرات مستقلة على الربحية ممثلة بـ(العائد على الأصول، هامش الفائدة الصافي، هامش ربح الإيرادات) كمتغير تابع، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال والربحية، وذلك من خلال المؤشرات المستخدمة، بينما كانت العلاقة طردية بين مخاطر التشغيل والعائد على الأصول وعكسية بينها وبين هامش الفائدة الصافي وهامش ربح الإيرادات.

-الدراسات الاجنبية:

1-7-5- دراسة(Saiful and Ayu,2019) بعنوان:

{Risks Management and Bank Performance: The Empirical Evidences from Indonesian Conventional and Islamic Banks}.

استهدفت هذه الدراسة عينة من 26 مصرف تقليدي و11 مصرف اسلامي في إندونيسيا للفترة الممتدة من (2012-2016)، واعتمدت نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة(مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل) والمتغير التابع (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، هامش الفائدة الصافي)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية طردية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وبين الأداء المالي للمصرف ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، في حين لم تثبت علاقة معنوية بين مخاطر التشغيل وبين الأداء المالي للمصارف.

1-7-6- دراسة(Simamora and Oswari,2019) بعنوان:

{The Effect of Credit Risk, Operational Risk and Liquidity Risk on the Financial Performance of Banks Listed in Indonesian Stock Exchange}.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل كمتغيرات مستقلة في الأداء المالي للمصارف التجارية كمتغير تابع ممثلاً بالعائد على الأصول فقامت بتحليل بيانات عينة من المصارف الاندونيسية التقليدية في الفترة (2009-2017) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وتوصلت إلى وجود علاقة معنوية عكسية بين مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل وبين العائد على الأصول، وعدم وجود علاقة معنوية بين مخاطر الائتمان والعائد على الأصول.

1-7-7- دراسة(Iyinomen and other's, 2019) بعنوان:

{Financial Risk and Performance of Deposit Money Bank: Evidence from West African Countries}.

هدفت الدراسة للتأكد من العلاقة بين المخاطر المالية وأداء بنوك الودائع المدرجة في بورصة الأوراق المالية في دولتين مختارتين في غرب إفريقيا باستخدام عينة من عشرين (20) بنكًا للودائع للفترة(2009-2018) تم استخدام الإحصاء الوصفي وتحليل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار اللوحي للمتغيرات المستقلة: مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، ومخاطر أسعار الفائدة، بينما تم قياس الأداء وهو المتغير التابع من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية .كشفت النتائج أن مخاطر السيولة لها تأثير سلبي وهام على أداء البنوك في كل من غانا ونيجيريا باستخدام نموذج العائد على الأصول والذي كان دالاً إحصائياً، بينما باستخدام العائد على حقوق الملكية: وجد أن التأثير السلبي لمخاطر الائتمان على أداء البنوك كان غير ذي دلالة إحصائية، واكتشف أن مخاطر التشغيل لها تأثير إيجابي وهام على أداء البنوك في غرب إفريقيا حيث سجلت قيم معاملات إيجابية عبر بنوك نيجيريا وغانا بينما وجد أن مخاطر السيولة لها تأثير ضئيل في كل من بنوك غانا ونيجيريا.

1-7-8- دراسة (Wood and McConney,2018) بعنوان:

{The Impact of Risk Factors on the Financial Performance of the Commercial Banking Sector in Barbados}.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر المالية في الأداء المالي للمصارف التجارية في بربادوس للفترة (2000–2015) حيث اعتمدت مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال كمتغيرات مستقلة، ومعدل العائد على الأصول كمتغير تابع استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات وتوصلت إلى وجود أثر ذو دلالة للمتغيرات المستقلة في الأداء المالي للمصارف.

_ أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة:

–تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث استهداف المخاطر المصرفية كمتغير مؤثر في النظام المصرفي مع اختلاف في نوعية المخاطر المدروسة، حيث استهدفت هذه الدراسة مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل افتراضاً أنها كانت الأكثر تذبذباً خلال فترة الدراسة (عقد الأزمة في سورية)، وتشابهت في هذا مع دراسة (Saiful and Ayu) ودراسة (Simamora and) Oswari، في حين أضافت دراسة (حبيب الله) مخاطر رأس المال كمتغير مستقل، واكتفت دراسة (الشيخي والعريبي) باستهداف مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة كمتغيرات مستقلة، وتم استهداف مخاطر سعر الفائدة بدلاً من مخاطر التشغيل في دراسة (طعيس) ومخاطر سعر الفائدة بدلاً من مخاطر الائتمان في دراسة (Iyinomen) ومخاطر رأس المال بدلاً من مخاطر التشغيل في دراسة (Wood and McConney)، أما دراسة (عبد الحكيم) فقد اكتفت بدراسة مخاطر الائتمان كمتغير مستقل.

–تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث استهداف الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة كمتغير تابع مع اختلاف– أحياناً– مع بعض الدراسات السابقة في نوعية المؤشرات المختارة لقياس هذا المتغير، حيث استهدفت هذه الدراسة مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لقياس الأداء المالي للمصارف المدروسة، وتشابهت في هذا مع دراسة (طعيس) ودراسة(Iyinomen)، في حين اكتفت دراسة (Wood and McConney) ودراسة (Simamora and Oswari)بمؤشر العائد على الأصول لقياس الأداء المالي للمصارف كمتغير تابع، واكتفت دراسة (عبد الحكيم) بمؤشر العائد على حقوق الملكية، وتم إضافة بعض المؤشرات المالية الأخرى لقياس الأداء المالي في بعض الدراسات مثل هامش الفائدة الصافي وهامش ربح الإيرادات في دراسة (حبيب الله)، وهامش الفائدة الصافي في دراسة(Saiful and Ayu) .

-استخدمت هذه الدراسة اختبارات الارتباط الخطي والانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات و بناء نموذج الانحدار، وتشابهت في هذا مع جميع الدراسات السابقة باستثناء دراسة (عبد الحكيم) ودراسة(Iyinomen) اللتان استخدمتا طريقة البيانات الزمنية المقطعية(panel data).

ثانياً- الإطار النظري:

2-1- المخاطر المصرفية:

تتعرض المصارف إلى نوعين أساسين من المخاطر وهما المخاطر المالية، والمخاطر غير المالية(Gleason,2000,21):

المخاطر المالية: تعرَف بعدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو نسبتها إلى رأس المال المستثمر فيشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية(هبال،57،2012)، وتعرَف أيضاً بأنها عبارة عن وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أي مرحلة من مراحلها، وإن جزءاً من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها(آل شبيب،2،2012)، وتضم المخاطر المالية: مخاطر الائتمان- مخاطر كفاية رأس المال- مخاطر السوق – ومخاطر السيولة(هزايده،2016، 33).

المخاطر غير المالية: وتضم مخاطر التشغيل- المخاطر القانونية(هزايده،36،2016) وسيتناول هذا البحث تحليل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة من المخاطر المالية، ومخاطر التشغيل من المخاطر غير المالية التي تتعرض لها المصارف، باعتبارها كانت أنواع المخاطر الأبرز تأثيراً على المصارف السورية في فترة الدراسة، حيث تم ضبط مخاطر كفاية رأس المال بمتطلبات احترازية صادرة بموجب قرارات عن مجلس النقد والتسليف، وتابعت السلطة النقدية التزام المصارف بتطبيق القرارات الصادرة، كذلك الأمر بالنسبة لمخاطر سعر الفائدة إذ استقرت معدلات الفائدة خلال فترة الدراسة ما بين عامي 2011 و 2020 وكانت شبه ثابتة لدى المصارف.

2-1-1- مخاطر التشغيل: تعرَف مخاطر التشغيل باحتمال الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، العاملين، الأنظمة، والأحداث الخارجية(العجلوني،240،2012)، حيث يعدَ قصور الرقابة الداخلية وضعف سيطرة مجلس الإدارة على العمليات في المصرف من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية نتيجة للخطأ أو التدليس أو تعطيل تنفيذ القرارات(محمد،364،2016)، في حين ترتفع نسبة مخاطر التشغيل أوقات الحروب والأزمات

نتيجة خراب البنى التحتية وتعطل الأنظمة وعمليات السرقة والسطو المسلح، واستحوذ هذا النوع من المخاطر على اهتمام كبير من قبل المؤسسات الدولية الاشرافية والمصارف الدولية منذ تسعينيات القرن المنصرم بعد أن تسببت بخسائر مباشرة لعديد من المصارف، فأصدرت لجنة بازل عام 1998 أول ورقة تتعلق بمخاطر التشغيل بعنوان (إطار الأنظمة والرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية لتعزيز إدارة مخاطر التشغيل)(قره فلاح،2018، 24)، وعرفتها على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والمنظمة(وهدان،17،2017)، يمكن قياسها بالعلاقة: مصاريف التشغيل/إجمالي الأصول*100 (قره فلاح،26،2018)

2-1-2- مخاطر السيولة: هي عدم قدرة المصرف على مواجهة سحوبات الودائع وسداد الالتزامات المترتبة عليه تجاه الدائنين و تلبية الطلب على القروض دون تأخيرٍ ناجمٍ عن صعوبات يواجهها المصرف في تأمين النقدية بتكلفة معقولة، سواء من خلال بيع الأصول، الحصول على ودائع جديدة، وتأمين القروض(عبد الحميد،231،2000) وتقوم المصارف بالتحوط لمخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ بالنقد السائل، أو ودائع قصيرة الأجل لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى، وكذلك الاحتفاظ بالأصول عالية السيولة كالأدوات المالية والسندات بهدف تحويلها إلى نقد عند الحاجة، أما السلطات الرقابية فتحتاط لمخاطر السيولة في الجهاز المصرفي بوضع متطلبات احترازية للسيولة والتأكد من التزام المصارف بتبنَي الاستراتيجيات الكفيلة بتطبيق إدارة رشيدة لمخاطر السيولة تأخذ بعين الاعتبار المخاطر القائمة والظروف الاقتصادية وحالة السوق(الخطيب،111،2005).

توجد العديد من المؤشرات لقياس مخاطر السيولة وسنعتمد منها المؤشر التالي:

نسبة مخاطر السيولة= (نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي+ ودائع لدى المصارف)/ إجمالي الودائع*100

2-1-3- مخاطر الائتمان: تعتبر من أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف لارتباطها بعملية الائتمان- النشاط الرئيسي المدرَ للربح في المصرف- وبذلك ترتفع الخسائر المرتبطة بهذا النوع من المخاطر التي تنجم عن تخلف المقترض عن الوفاء بالتزاماته(أصل القرض أو الفائدة أو الاثنين معاً) في تاريخ الاستحقاق(عبد العليم،489،2014)، وتصنَف أسباب هذا النوع من المخاطر في ثلاث مجموعات رئيسية:

- أسباب تتعلق بالمصرف نفسه نتيجة سوء إدارة الائتمان- ضعف إدارة مخاطر الائتمان- أخطاء التقييم والتعامل مع الضمان(الشمري،17،2009-20).
- أسباب تتعلق بالعميل: تعود للخطر الأخلاقي- ضعف الخبرة الفنية والإدارية- القوة القاهرة(النجار،22،2000-28)، في حين ترجع أسباب تعثر العميل الاعتباري لسوء إدارة الانتاج- ضعف الإدارة المالية- سوء عملية التسويق(محمد خليل،47،2000).
- أسباب تتعلق بالظروف المحيطة، وتقسم إلى:
- الأسباب البيئية: الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير والسيول الجارفة المدمرة للأراضي ولا تملك القوى البشرية أداه ردعها أو منع حدوثها ويصعب التنبؤ بها ولا يمكن تفاديها(الخضيري،133،1997).
- والأسباب السياسية والاقتصادية: وهي إما محلية: تتعلق بالسياسات الاقتصادية الحكومية المتبعة كالسياسة المالية ومنعكساتها السلبية على دخل النشاط الاقتصادي عند رفع المعدلات الضريبية، والسياسة النقدية التي تفرض سياسة ائتمانية انكماشية أوقات الأزمات وترفع تكلفة الائتمان، أضف إلى أن عدم استقرار سعر الصرف في أوقات الحروب والأزمات سببٌ مباشر في انخفض قدرة العملاء على سداد ديونهم بالعملات الأجنبية وعجزهم عن التخطيط الجيد للموارد والاستخدامات(محمود،61،2023).

أو عالمية: تتعلق بسياسات الحصار الاقتصادي وتطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية وتفعيل أدوات الحرب الاقتصادية كالمقاطعة وحصر تصدير التكنولوجيا وإغلاق الأسواق أمام صادرات الدولة التي تطبق بحقها هذه العقوبات، وهو ما طبق على سورية منذ بداية عام 2011 ومازال إلى الآن، تقود هذه السياسات إلى تراجع ربحية المنشأة وانخفاض مواردها من القطع الأجنبي وعدم قدرتها على سداد التزاماتها المصرفية، إلا أن أخطر الأسباب على الإطلاق ذاك المرتبط بانعدام استقرار النظام السياسي، وخير دليل على ذلك الظروف السياسية في منطقة الشرق الأوسط عموماً وفي بلدنا خصوصاً وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي منذ عام 2011 وما نجم عنها من هروب المستثمرين وانعدام الاستقرار الأمني الذي أدى لتوقف آلاف المنشآت الاقتصادية في جميع المجالات(محمود،62،2023). تقاس مخاطر الائتمان بالعديد من المؤشرات وسيعتمد هذا البحث المؤشر التالي(عفانة،187،2017):

نسبة مخاطر الائتمان= حجم القروض المتعثرة/ إجمالي القروض الممنوحة*100 .

2-2- الأداء المالي:

2-2-1- مفهوم الأداء المالي:

يعرَف الأداء المالي على أنه انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها لتحقيق أهدافها(عدادي وفلاح،231،2000)، ويعرَّف على أنه: مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية(الخطيب،13،2010)، وبالرغم من تعدد تعاريف الأداء المالي وفقاً للمعايير المستخدمة في دراسة الأداء وقياسه من قبل المدراء والمؤسسات، إلا أن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها بما يرفع هامش الأرباح وينعكس إيجاباً على نموها الاقتصادي، فبالنسبة للمصارف يعتبر الأداء المالي مفهوماً جوهرياً وأساسياً يعكس قدرة المصرف وقابليته لتحقيق أهدافه(عثمان،19،2014)، وتتنوع مؤشرات قياسه تبعاً لمنهج المستخدم في القياس، وإجمالاً تنقسم أدوات قياس الأداء المالي إلى أدوات تقليدية، وأدوات حديثة، يهتم هذا البحث بالأدوات التقليدية وأهمها: معدل العائد على الأصول- معدل العائد على حقوق الملكية- معدل العائد على الاستثمار- حصة السهم من الأرباح. وسنستهدف أول مؤشرين باعتبارهما يمثّلان المتغير التابع في هذا البحث:

2-2-2- مؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف:

- معدل العائد على حقوق الملكية: اعتبر هذا المؤشر لفترة طويلة مؤشراً متكاملاً لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، واستخدم منذ بداية السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول كمؤشر لتقييم أداء المصارف(قريشي،90،2004)، ويقصد به مدى قدرة إدارة المصرف على توليد العائد من خلال توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم(جودي،123،2008)، فإذا كانت نسبة المؤشر مرتفعة، فهي دليل على كفاءة إدارة المصرف في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية لتحقيق أفضل عائد ممكن للمالكين، وتعتبر النسبة المثالية أكبر من 15%(عزوزة،84،2017-85)، ويحسب بالعلاقة التالية(المومني،66،2013):

معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الربح/حقوق الملكية*100.

- معدل العائد على الأصول: يقيس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال استخدام أصوله ويعكس كفاءة الإدارة في توظيف الأصول، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّت على أداء أفضل للمصرف في توليد الأرباح من أصوله المستثمرة ، في حين يشير تناقص هذه النسبة إلى عدم كفاءة الأداء أو وجود صعوبات يواجهها المصرف تقلل من مستوى فعالية عمليات الاستثمار والتشغيل(الحنيطي وملاحيم،2016، 775)، ويقاس بالعلاقة:

معدل العائد على الأصول= صافي الربح/إجمالي الأصول*100

ثالثاً- القسم العملي:

3-1- منهجية البحث:

3-1-1- منهج البحث:

- المنهج الوصفي: لتوصيف المتغيرات وقراءة اتجاهها عبر الزمن خلال فترة الدراسة.
- المنهج التحليلي: لاستقصاء العلاقة السببية بين المتغيرات (المستقلة مع المتغير التابع) ودراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و بناء نموذج انحدار باستخدام اختبارات الارتباط الخطي والانحدار الخطي المتعدد بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي spss 0

3-1-2- مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث في مجموعة المصارف التجارية الخاصة العاملة في السوق المصرفي السوري، فيما تتمثل عينة البحث في خمسة مصارف وهي: بنك بيمو، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك قطر الوطني، بنك بيبلوس، بنك الشرق.

3-1-3- حدود البحث:

-الحدود الموضوعية: تتمثل في أثر المتغيرات المستقلة وهي: مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر التشغيل، على الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية وهو المتغير التابع ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

-الحدود الزمنية: حددت الفترة الزمنية للبحث خلال الفترة الممتدة (2011-2020)

-الحدود المكانية: تم اختيار عينة عشوائية من المصارف التجارية الخاصة العاملة في السوق المصرفي السوري والمذكورة في عينة البحث أعلاه.

3-1-4- مصادر البيانات:

المصادر الأولية: تم جمع البيانات الأولية لإجراء الدراسة التحليلية من التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة والمتاحة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

المصادر الثانوية: تمثلت بالكتب والأطروحات والأبحاث والمقالات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، والتي تم الاستعانة بها لمعالجة الإطار النظري للبحث.

3-2- التحليل الوصفي لمتغيرات البحث:

قبل البدء بدراسة أثر المتغيرات المستقلة على الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة، تم إجراء بعض الإحصاءات الوصفية لتلخيص وتوصيف اتجاه المتغيرات خلال فترة الدراسة كالتالي:

3-2-1- نسبة مخاطر الائتمان: نلاحظ من الجدول(1) أن متوسط نسبة مخاطر الائتمان بلغ(29.8%) خلال فترة الدراسة، حيث حقق بنك الشرق (2.2%) عام 2011وهي أصغر نسبة خلال فترة الدراسة وتعتبر معيارية باعتبارها أقل من (5%)، في حين ابتلي بنك قطر الوطني بأعلى نسبة مخاطر ائتمان خلال فترة الدراسة حيث بلغت(65.9%) عام 2014 مما يبرز حجم مخاطر الائتمان التي بلغت ذروتها في هذا المصرف في رابع عام على بداية الأزمة.

ويظهر من الشكل(2) تطور نسبة مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة، حيث كان كل من مصرف: الشرق، بيبلوس، الدولي للتجارة والتمويل في مأمن حيال تحقيق نسبة معيارية في مخاطر الائتمان بلغت (2.2%، 4.3 %، 4.6%) على التوالي في عام 2011، بدأت بعد ذلك ترتفع تدريجياً لتدخل جميع المصارف عينة الدراسة في أزمة ديون متعثرة نتيجة توقف أغلب العملاء عن سداد قروضهم تجاه المصارف متأثرين بالتداعيات الاقتصادية للاضطرابات الأمنية الحاصلة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة لمخاطر الائتمان سجلت في المصارف: قطر الوطني، بيبلوس، الدولي للتجارة والتمويل بـ(65.9%، 53.6%، 40.9%) على التوالي، ويتوقع أن يؤثر ازدياد حجم محفظة الديون المتعثرة نتيجة توقف العملاء عن السداد سلباً على ربحية المصرف نتيجة الارتفاع الكبير بالخسائر.

الجدول(1): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	نسبة مخاطر الائتمان	نسبة مخاطر السيولة	نسبة مخاطر التشغيل	ROE	ROA
أصغر قيمة	لـ: بنك الشرق	لـ: بنك قطر الوطني	لـ: بنك الشرق	لـ: الدولي للتجارة	لـ: بنك قطر الوطني
	بقيمة: 2.16	بقيمة: 381.05	بقيمة:0.76	بقيمة: – 72.6	بقيمة: – 12.58
	عام: 2011	عام: 2015	عام:2016	عام:2015	عام: 2017
أكبر قيمة	لـ: بنك قطر الوطني	لـ: بنك بيبلوس	لـ: بنك بيبلوس	لـ: الدولي للتجارة	لـ: الدولي للتجارة
	بقيمة:65.87	بقيمة: 37.6	بقيمة: 10.97	بقيمة: 23.56	بقيمة: 3.5
	عام: 2014	عام:2011	عام: 2013	عام: 2019	عام: 2019
المتوسط الحسابي	**29.8278**	**123.0266**	**3.7616**	**5.6933–**	**1.0225–**
الانحراف المعياري	**1.2357**	**0.95834**	**1.42095**	**1.039686**	**0.798384**
Skewness	**0.319677**	**4.888527**	**0.139344**	**1.008953**	**0.037320**
Kurtosis	**2.080387**	**33.69485**	**1.904348**	**5.639459**	**2.016337**

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي spss

الشكل(2): تطور نسبة مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة (2011-2020)

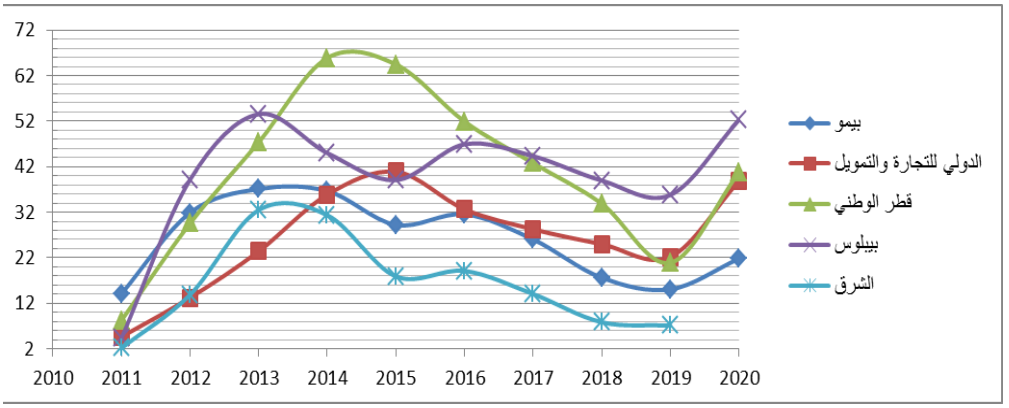

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج excel

3-2-2-نسبة مخاطر السيولة: نلاحظ من الجدول(1) أن متوسط نسبة مخاطر السيولة بلغ(123%) بين مصارف العينة خلال فترة الدراسة، حيث حقق بنك بيبلوس (37.6%) عام 2011، وبالرغم من أنها أعلى نسبة مسجلة لمخاطر السيولة خلال فترة الدراسة ،إلا أنها تعتبر طبيعية، إذ يشكل النقد الذي يحتفظ به بنك بيبلوس لدى المصرف المركزي وودائعه لدى المصارف الأخرى قرابة40% من إجمالي ودائعه، وهي نسبة معيارية في بداية الأزمات الاقتصادية، والملاحظ عدم وجود مخاطر سيولة فعلياً في مصارف العينة خلال فترة الدراسة، إذ جاءت جميع نسب مخاطر السيولة لهذه المصارف أكبر من (30%) نتيجة التزام المصارف بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطة النقدية برفع نسبة الاحتياطي القانوني وإصدارها قرار بوقف منح القروض بأنواعها عام 2012 واستمر لنهاية عام 2017، إذ نلاحظ في كل مصرف من مصارف العينة ارتفاع نسبة (النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي + الودائع لدى المصارف الأخرى) إلى إجمالي ودائع المصرف ، فحقق بنك قطر الوطني أعلى نسبة بـ(381%) عام 2015، ويظهر من الشكل(3) تطور نسبة مخاطر السيولة خلال فترة الدراسة، حيث تبيَن ازدياد حجم الأموال المجمدة في المصارف عينة الدراسة نتيجة توقف التوظيف، وهو ما يتوقع أن ينعكس أثره سلباً على ربحية المصارف خلال فترة الدراسة رغم انخفاض نسبة مخاطر السيولة.

الشكل(3): تطور نسبة مخاطر السيولة للمصارف عينة الدراسة (2011-2020)

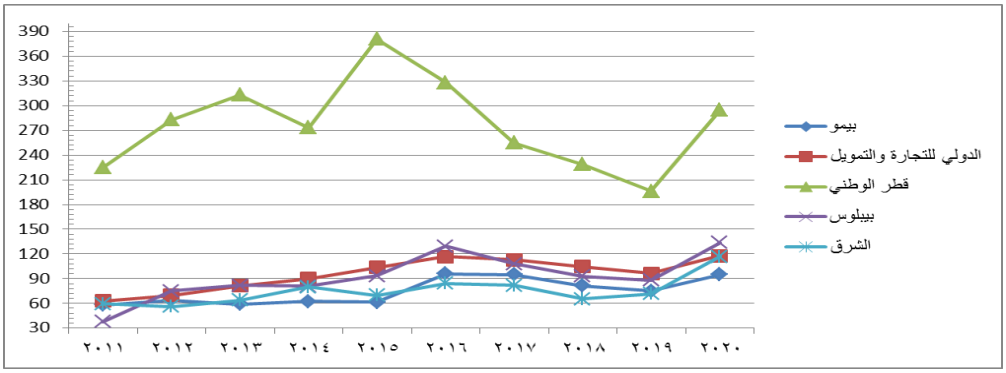

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج excel

3-2-3-نسبة مخاطر التشغيل: تبين النتائج في الجدول (1) انخفاض نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول في كل مصرف من مصارف العينة في فترة الدراسة عموماً، إذ سجلت أعلى نسبة لمخاطر التشغيل بأقل من (11%) حققها بنك بيبلوس في عام 2013، وسجلت أدنى نسبة لدى بنك الشرق ب(0.76%) عام 2016 في حين بلغ متوسط نسبة مخاطر التشغيل لدى مصارف العينة خلال فترة الدراسة(3.76%)، ويبين الشكل(4) ارتفاعاً في مخاطر التشغيل في الفترة ما بين(2012 و 2015) في كل من بنك بيبلوس، الدولي للتجارة والتمويل، الشرق، قطر الوطني، إلا أنها لم تبلغ حد الخطر، ولا يتوقع أن تشكل أثراً على نتائج عمل هذه المصارف.

الشكل(4): تطور نسبة مخاطر التشغيل للمصارف عينة الدراسة (2011-2020)

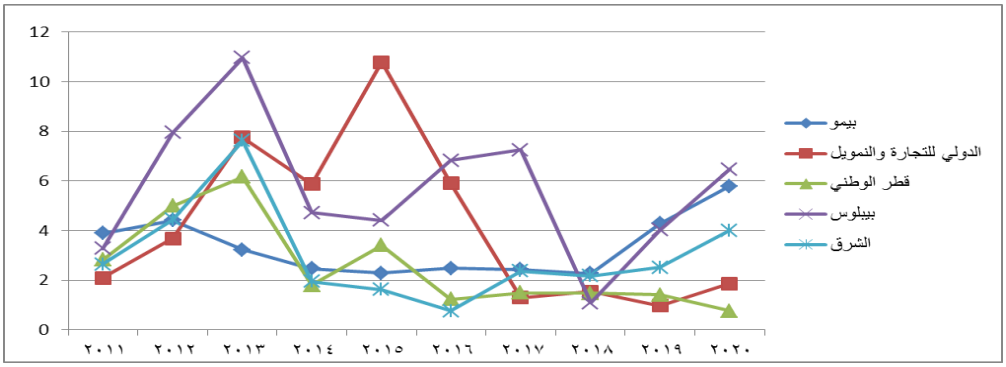

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج excel

3-2-4-معدل العائد على الأصول: تبين النتائج في الجدول(1) أن متوسط العائد على الأصول في مصارف العينة خلال فترة الدراسة كان سالباً بنسبة(-1.02%) مما يعكس الواقع السيئ الذي عانت منه المصارف خلال فترة الدراسة، فكما يظهر الشكل(5) أدناه، فإن أعلى نسبة للعائد على الاصول كانت(3.5%) حققها البنك الدولي للتجارة والتمويل عام 2019 فيما ابتلي بقيم سلبية للمؤشر بدءاً من عام 2012 وطوال 7 سنوات لاحقة، ومن المتوقع نتيجة تجميد السيولة بشكل جامح لدى بنك قطر الوطني أن تنعكس سلباً على صافي الربح الذي أثر على مؤشر العائد على الأصول الذي ظهر بنسبة سالبة منذ بداية فترة الدراسة حتى سجل أدنى نسبة بين مصارف العينة محققاً(-12.58%) عام 2017 ولم يسجل نسبة موجبة لغاية عام 2019 بلغت(1.63%).

الشكل(5): تطور مؤشر معدل العائد على الأصول للمصارف عينة الدراسة(2011-2020)

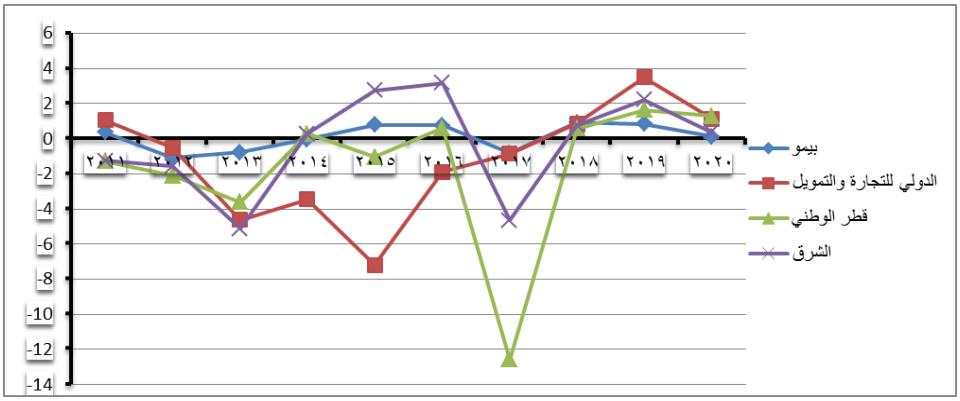

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج excel

3-2-5-معدل العائد على حقوق الملكية: نلاحظ من الشكل(6) أن جميع مصارف العينة عانت من انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية الذي بلغ بالمتوسط(-5.7%) لمصارف العينة خلال فترة الدراسة، وكانت النسب الموجبة متواضعة القيمة ظهرت في نهاية السلسلة حيث حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل أعلى نسبة بـ(23.56%) عام 2020، وهو ذات المصرف الذي سجل أدنى نسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية بـ(-72.6%) عام 2015، ويتوقع أن يعزى السبب لارتفاع نسبة مخاطر الائتمان وحجم الأموال المجمدة وارتفاع نسبة مخاطر التشغيل في هذا العام بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وهو ما ستثبته أو تنفيه اختبارات الفرضيات اللاحقة.

الشكل(6): تطور مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة(2011-2020)

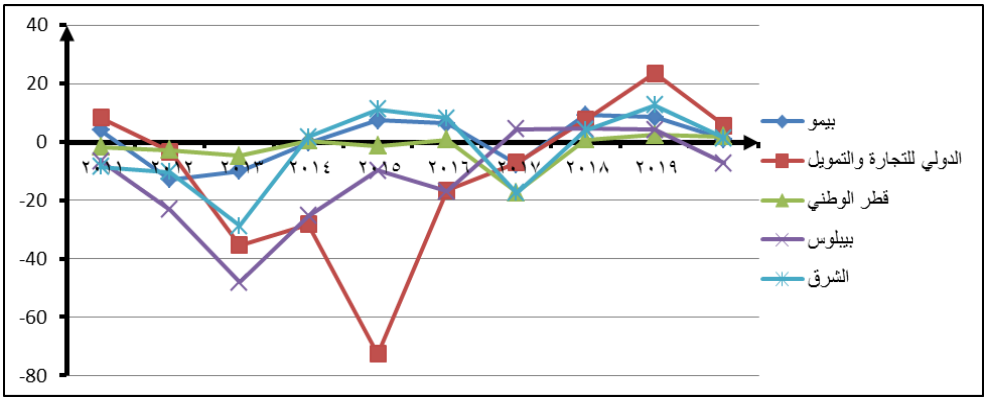

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج excel

3-3- اختبار ملائمة النموذج:

3-3-1-دراسة استقرار السلاسل الزمنية: تم إجراء اختبار جذر الوحدة **(Unit Root Test)** لكل متغير من متغيرات الدراسة بتطبيق اختبار **Dicky Fuller**، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول(2): نتائج اختبار Dicky Fuller

	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	مخاطر التشغيل	ROE	ROA
Dicky Fuller	0.0068	0.0242	0.0079	0.0162	0.0032

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي spss

نلاحظ أن قيم نتائج اختبار **Dicky Fuller** لكل متغير من متغيرات الدراسة على حدة أصغر من (0.05)، مما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة وثابتة وتسمح بالتنبؤ والنمذجة الأكثر موثوقية على المدى الطويل، وبالتالي يمكن اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على بيانات هذه السلسلة الزمنية.

3-3-2- اختبار التعددية الخطية(VIF): تم إجراء اختبار عامل تضخم التباين (**Variance Inflation Factor - VIF**) لتحديد إمكانية وجود تعددية خطية بين المتغيرات المستقلة قد تؤدي إلى تقديرات غير موثوقة وغير مستقرة للمعاملات تؤثر على القدرة التنبئية الإجمالية للنموذج، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول(3): نتائج اختبار عامل تضخم التباينVIF

Variable	VIF	1/VIF
$x1$	1.32	0.2724
$x2$	1.25	0.5333
$x3$	1.16	0.4163
Mean VIF	1.24	

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي spss

نلاحظ أن قيم اختبار **VIF** لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (3)، مما ينفي وجود مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة ويرفع الثقة بنتائج تحليل الانحدار.

3-4- اختبار الفرضيات:

3-4-1- اختبار الفرضية الأولى:

H1:يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية ممثلة بـ(مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر التشغيل) على العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية خلال الفترة (2011-2020).

HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية ممثلة بـ(مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر التشغيل) على العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية خلال الفترة (2011-2020).

تبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى ما يلي:

جدول(4): نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة X	R	R_2	قيمة F	دلالة F	Beta	قيمة T	دلالة T	VIF	mean VIF
معدل العائد على الأصول	constant	-0.86	0.73	84.85	0.00	1.580	7.880	0.00	.....	1.24
	مخاطر الائتمان				0.00	-0.463	-12.51	0.006	1.32	
	مخاطر السيولة				0.00	-0.329	-11.35	0.002	1.25	
	مخاطر التشغيل				0.00	-0.028	-2	0.101	1.16	

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي spss

من أجل معرفة العلاقة بين معدل العائد على الأصول والمخاطر المصرفية في المصارف السورية الخاصة عينة الدراسة (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد والتي اعتبرت فيه متغيرات: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل كمتغيرات تفسيرية، ومتغير العائد على الأصول كمتغير تابع، أظهرت النتائج أن نموذج الانحدار معنوي من خلال قيمة F البالغة(84.85) بدلالة (0,00) أصغر من مستوى المعنوية (0,05) وكما يظهر من الجدول أعلاه تفسر المتغيرات المستقلة 73% من التباين الحاصل في معدل العائد على الأصول وذلك بالنظر إلى قيمة معامل التحديد R^2 ، كما جاءت قيمةBeta التي توضح العلاقة بين معدل العائد على الأصول ومخاطر الائتمان بقيمة (−0.463) دالة إحصائياً حيث دلالة T<0.05 ويعني ذلك أن زيادة مخاطر الائتمان بمقدار وحدة واحدة سيؤدي لتراجع العائد على الأصول بمقدار(0.463) وحدة، وكذلك جاءت قيمة Beta لمتغير مخاطر السيولة بقيمة (−0.329) دالة إحصائياً فكلما ارتفعت مخاطر السيولة بمقدار وحدة واحدة انخفض معدل العائد على الأصول بمقدار (0.329) وحدة، فيما لم تظهر T دلالة معنوية فيما يتعلق بأثر مخاطر التشغيل على معدل العائد على الأصول رغم وجود علاقة.

يظهر الجدول أيضاً نتائج التعددية الخطيةVIF، حيث يظهر معامل تضخم التباين للنموذج بقيمة (1,24) <3 مما يؤكد عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والسيولة، في حين نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة فيما بتعلق بمخاطر التشغيل. وبالنتيجة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكلٍّ من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة على الأداء المالي متمثلاً بنسبة العائد على الأصول (ROA) في المصارف محل الدراسة خلال الفترة(2011−2020)، بينما لا يوجد

أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر التشغيل على الأداء المالي متمثلاً بنسبة العائد على الأصول (ROA) في المصارف محل الدراسة خلال الفترة(2011–2020) ونستطيع كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

$$y = 1.580 - 0.463\,x1 - 0.329\,x2 + e$$

3–4–2– اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H1:يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية ممثلة بـ(مخاطر الائتمان– مخاطر السيولة– مخاطر التشغيل) على العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية خلال الفترة (2011–2020).

HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية ممثلة بـ(مخاطر الائتمان– مخاطر السيولة– مخاطر التشغيل) على العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية خلال الفترة (2011–2020).

تبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية ما يلي:

جدول(5): نتائج اختبار الفرضية الثانية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة X	R	R_2	قيمة F	دلالة F	Beta	قيمة T	دلالة T	VIF	mean VIF
معدل العائد على حقوق الملكية	constant	-0.87	0.75	75.25	0.00	1.947	10.732	0.00	.....	1.24
	مخاطر الائتمان				0.00	-0.473	-11.26	0.001	1.32	
	مخاطر السيولة				0.00	-0.396	-10.15	0.003	1.25	
	مخاطر التشغيل				0.00	-0.087	-3	0.082	1.16	

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي spss

من أجل معرفة العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والمخاطر المصرفية في المصارف السورية الخاصة عينة الدراسة (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد والتي اعتبرت فيه متغيرات: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل كمتغيرات تفسيرية، ومتغير العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، أظهرت النتائج أن نموذج الانحدار معنوي من خلال قيمة F البالغة(75.25) بدلالة (0,00) أصغر من مستوى

المعنوية (0,05) وكما يظهر من الجدول أعلاه تفسر المتغيرات المستقلة 75% من التباين الحاصل في معدل العائد على حقوق الملكية وذلك بالنظر إلى قيمة معامل التحديد R^2 ، كما جاءت قيمةBeta التي توضح العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر الائتمان بقيمة (0.473−) دالة إحصائياً حيث دلالة T<0.05 ويعني ذلك أن زيادة مخاطر الائتمان بمقدار وحدة واحدة سيؤدي لتراجع العائد على الأصول بمقدار (0.473) وحدة، وكذلك جاءت قيمة Beta لمتغير مخاطر السيولة بقيمة (0.396−) دالة إحصائياً فكلما ارتفعت مخاطر السيولة بمقدار وحدة واحدة انخفض معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.396) وحدة، فيما لم تظهر T دلالة معنوية فيما يتعلق بأثر مخاطر التشغيل على معدل العائد على حقوق الملكية باعتبارها جاءت بقيمة(0.082)>(0.05) رغم وجود علاقة.

يظهر الجدول أيضاً نتائج التعددية الخطيةVIF، حيث يظهر معامل تضخم التباين النموذج بقيمة (1,24) <3 مما يؤكد عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، في حين نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة فيما بتعلق بمخاطر التشغيل. وبالنتيجة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكلٍّ من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة على الأداء المالي متمثلاً بنسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف محل الدراسة خلال الفترة(2011−2020)، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر التشغيل على الأداء المالي متمثلاً بنسبة العائد على حقوق الملكية(ROE) في المصارف محل الدراسة خلال الفترة(2011−2020) ونستطيع كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

$$\boldsymbol{y} = 1.947 - 0.473\,\boldsymbol{x1} - 0.396\,\boldsymbol{x2} + e$$

رابعاً− النتائج:

−ارتفعت نسبة مخاطر الائتمان في جميع مصارف العينة خلال الفترة (2011−2020) بدءاً من عام 2012، وكان متوسط نسبة مخاطر الائتمان(29.8%) خلال فترة الدراسة، حيث سجل بنك قطر الوطني أعلى نسبة بلغت(65.9%) عام 2014، وسجل بنك الشرق أدنى نسبة بلغت(2.2%)

عام 2011، ويعزى ارتفاع نسبة مخاطر الائتمان لهذه المستويات الخطيرة للازدياد الجامح في محفظة القروض المتعثرة بعد توقف العملاء عن السداد تأثراً بالتداعيات الاقتصادية للأزمة.

-ارتفع حجم الأموال المجمدة على شكل نقد لدى المصرف المركزي وودائع لدى المصارف نسبةً إلى إجمالي الودائع في كل مصرف خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة التزام المصارف بالإجراءات الاحترازية الصادرة عن السلطة النقدية ووقف التوظيف، حيث بلغت هذه النسبة(127%) بالمتوسط خلال الفترة(2011-2020)، في حين وصلت لـ(381%) عام 2015 في بنك قطر الوطني.

-كانت أعلى نسبة مسجلة لمخاطر التشغيل خلال الفترة (2011-2020) أقل من 11% سجلها المصرف الدولي للتجارة والتمويل عام 2015، ولم يتجاوز متوسط نسبة مخاطر التشغيل في مصارف العينة الـ(3.8%) خلال فترة الدراسة، وهي نسبة طبيعية.

-أثَرت مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة على معدل العائد على الأصول في مصارف العينة خلال الفترة (2011-2020) وهي تفسَر (73%) من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الأصول.

- أثَرت مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية في مصارف العينة خلال الفترة (2011-2020) وهي تفسَر (75%) من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على حقوق الملكية.

-لم يظهر أثر لمخاطر التشغيل على معدل العائد على الأصول، ولا على معدل العائد على حقوق الملكية في مصارف العينة المدروسة خلال الفترة(2011-2020).

خامساً- التوصيات:

- ضرورة تفعيل إدارة مخاطر الائتمان لتتمكن من تحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة في المصارف والتنبؤ بها قبل حدوثها.

- ضرورة تشكيل قاعدة بيانات تضم معلومات عن جميع عملاء المصارف، حيث يمكن لكل مصرف الاستفادة منها للاستعلام عن عملائه الجدد كخطوة أولى قبل البدء بدراسته ائتمانياً ومالياً.
- ضرورة استخدام أنظمة المعلومات الحديثة الفعالة لإدارة المخاطر، والتي توفر المعلومات التفصيلية والدقيقة التي تسمح باتخاذ القرار السليم بالوقت المناسب، و تفعيل أنظمة الانذار المبكر في جميع المصارف في سورية.
- التدريب الجاد والفعال لجميع العاملين وبالأخص العاملين في مجال الائتمان وإدارة المخاطر ليكونوا قادرين على مواكبة المستجدات العالمية في هذا المضمار وتطبيق الأساليب العلمية الحديثة التي يتطلبها.
- ضرورة اتخاذ خطوات جادة من قبل الحكومة لإنشاء شركات التأمين على القروض، فالغطاء الذي يوفره التأمين يخفف من وطأة الخسائر التي يمكن أن تتكبدها المصارف عند تحقق التعثر، ويحول دون الآثار السلبية لقرارات السلطة النقدية الاحترازية برفع نسبة الاحتياطي وتجميد الأموال أثناء الأزمات، والتي تعمق خسائر المصارف نتيجة وقف التوظيف.
- ينبغي للبنك المركزي السوري أن يصمم سياسات وأدوات لمراقبة وفحص أجواء الإقراض لدى المصارف التجارية في السوق بشكل فعال.

سادساً- المراجع:

المراجع العربية:

- الحنيطي، محمد هناء- ملاحيم، ساري سليمان(2016).أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الاسلامية العاملة في الأردن(2000-2013)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد(12)، العدد(4).
- الخضيري، محسن أحمد(1997). الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب، العلاج، طبعة(1)، إيتراك للنشر القاهرة، مصر.
- الخطيب، سمير(2005).قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، مصر.

- الخطيب، محمد(2010).الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمّان.
- آل شبيب، دريد كامل (2012). إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة(1)، **دار** وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- الشمري، صادق راشد(2009). القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية: دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية، عمّان، الأردن.
- الشيخي، فاطمة عبد اللطيف–العريبي حواء محمد(2024).أثر المخاطر المالية على الأداء المصرفي: دراسة ميدانية على مصرف الوحدة– بنغازي، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد– جامعة بنغازي– المجلد 43– العدد(1).
- العجلوني، محمد محمود(2012). البنوك الاسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن.
- المومني، غازي فلاح(2013). إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، المنهل.
- النجار، فريد راغب(2000). إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة.
- جودي، حيدر حمزة(2008). علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي، دراسة تحليلية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد(68)، الجامعة المستنصرية، العراق.
- حبيب الله، صقر بخيت(2019). قياس أثر المخاطر المصرفية على الربحية في المصارف الليبية خلال الفترة (2012-2017)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناه السويس، فرع الاسماعيلية، المجلد(10)، العدد(3).
- طعيس، خالد محمد(2023). تأثير المخاطر المالية على ربحية المصارف: دراسة لعينة من المصارف الخاصة الاسلامية في العراق للفترة (2014-2019)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد (4) - العدد(2).
- عبد الحميد، عبد المطلب(2000). البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، مصر.
- عبد العليم، محمد(2014).تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك: دراسة تطبيقية على أداء البنوك التجارية المصرية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد(12)، جامعة الأزهر.

- عثمان، صلاح(2014). مفهوم الأداء المالي، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- عدادي، حسين– فلاح، حسين(2000). الإدارة الاستراتيجية، الطبعة1، دار وائل للنشر، عمان.
- عزوزة، أماني(2017).تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة(2008–2013): دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد(1)، العدد(4).
- عفانة، محمد كمال(2017).إدارة الائتمان المصرفي، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
- قريشي، محمد الجموعي(2004).تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد(3)، جامعة ورقلة.
- قره فلاح، فاطمة (2018).أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية.
- محمد، أحمد علي، عبد الرؤوف(2016). إدارة المخاطر والازمات، دار الوفاء، مصر.
- محمد خليل، أحمد فؤاد(2000). تحليل ودراسة أثر الديون المتعثرة على النتائج المالية للبنوك التجارية مع التطبيق على المصارف الوطنية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- محمود، هبة(2023) دور متغيرات الاقتصاد الكلي في أزمة الديون المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف السورية العامة، مجلة جامعة البعث، سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية، مجلد(45)، العدد(25).
- هبال، عادل(2012). إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- هزابدة، أحلام(2016).دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي: دراسة حالة بنك التنميةBDL رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- وهدان، ثائر فتحي محمد(2017). أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، جامعة الزرقاء، عمان.

المراجع الأجنبية:

- Anthony Wood, Shanise McConney. (2018). the Impact of Risk Factors on the Financial Performance of The Commercial Banking Sector in Barbados, Journal of Governance and Regulation, Volume7, Issue1.
- Azam Abdelhakeem, And Others.(2021).The Impact Of Credit Risk Management On The Financial Performance of Banking Sector In Sudan, Academy Of Accounting And Financial Studies Journal, Volume 25, Special issue 3,2021.
- Gleason, James T. (2000). Risk: the new management imperative in Finance, Bloomberg Press, Princeton, New Jersey.
- Onyefulu Deborah Iyinomen; Emma Okoye & Orjinta Ifeoma. (2019). Financial Risk and Performance of Deposit Money Bank: Evidence from West African Countries, International Journal of Innovative Finance and Economics Research 7(4):152−162, Oct.−Dec.
- Roni John Martin Simamora, Teddy Oswari. (2019). The Effect of Credit Risk, Operational Risk and Liquidity Risk on the Financial Performance of Banks Listed in Indonesian Stock Exchange, International Journal of Economics Commerce and Management Vol .VII ,Issue 5.
- Saiful, Dea Puspita Ayu. (2019). Risks Management and Bank Performance: The Empirical Evidences from Indonesian Conventional and Islamic Banks, International Journal of Economics and Financial, Issues 9(4).